مجلة تنمية الرافدين

اسم المقال: إعادة إعمار البنى التحتية في محافظة نينوى: دراسة تحليلية في الكلف ومصادر التمويل
اسم الكاتب: م.د. ميادة صلاح الدين تاج الدين، أ.م. عدي سالم علي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/3645
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 23:53 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الرافدين كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

تـنـمية الرافديـن
العدد ١٢٢ المجلد ٣٨ لسنة ٢٠١٩

إعادة إعمار البنى التحتية في محافظة نينوى (دراسة تحليلية في الكلف ومصادر التمويل)

Reconstruction of Infrastructure in Ninevah Governorate An Analytical Study on Costs and Sources of Financing

الدكتورة ميادة صلاح الدين تاج الدين
مدرس – قسم العلوم المالية والمصرفية

عدي سالم علي
أستاذ مساعد – قسم العلوم المالية والمصرفية

كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة الموصل

Mayada S. A. Taj-Addin(PhD)
Lecture
Mayadasalah2030@gmail.com

Oday S. Ali
Assistant Professor
Audy_salem@uomosul.eduiq

تأريخ استلام البحث ٢٠١٩/٣/٦ تأريخ قبول النشر ٢٠١٩/٥/١٦

المستخلص

البنى التحتية هي إحدى مقومات الحياة لأي دولة، وقد تعرضت البنى التحتية في محافظة نينوى إلى دمار كبير جراء أحداث عام ٢٠١٤ وما تلاه من عمليات عسكرية لتحرير المدينة. إن هذا الدمار الكبير في البنى التحتية يحتاج إلى تمويل كبير لإعادة الإعمار، وفي ظل محدودية التمويل الحكومي والخارجي فإن إعادة الإعمار سوف تستغرق وقتاً طويلاً. وبالتالي يجب زيادة هذا التمويل والبحث عن مصادر تمويل إضافية، يتبعها تحديد القطاعات الأكثر تضرراً والأكثر أهمية بالنسبة لحياة الفرد من أجل عودة الاستقرار إلى المحافظة بجميع إشكاله.

الكلمات المفتاحية: *البنى التحتية، التمويل، الكلف، إعادة الإعمار.*

Abstract

Infrastructures are one of the components of life of any country, and the infrastructure in the province of Nineveh has been devastated by the events of 2014 and the subsequent military operations to liberate the City. This massive destruction of infrastructure requires substantial funding for reconstruction with limited government and external funding reconstruction. This will take a long time. Therefore, this funding must be increased and the search for additional sources of funding followed by identifying the sectors most affected and most important for the life of the individual in order to restore the stability to the province in all its forms.

Keywords*: infrastructure, funding, costs, reconstruction*

المقدمة

تشكل البنى التحتية محوراً مهما سواء على مستوى الفرد أو الدولة فهي عصب الحياة الذي تسير معه، وأي ضرر يصيب أي قطاع من قطاعات البنى التحتية سيؤثر بشكل أو بآخر على القطاعات الأخرى، ومن ثم يؤثر على ديمومة الحياة بجميع إشكالها لتلك الدولة، وهذا حقيقة ما حدث للبنى التحتية في محافظة نينوى، إذ تعرضت البنى التحتية في محافظة نينوى إلى دمار كبير نتيجة أحداث عام ٢٠١٤ لها والقيام بتخريب هذه البنى، فضلاً عما تركته العمليات العسكرية من آثار عليها، وبات واضحاً الدمار الكبير في هذه البنى للأجيال الحالية والتي قد تطال الأجيال المستقبلية، فلا يوجد قطاع من قطاعات البنى التحتية إلا وتعرض لضرر بالكامل أو لجزء منه، فضلاً عن أن البنى التحتية كانت فاقدة لجزء كبير من تطورها ومواكبتها للعصر نتيجة الفترة التي سبقت احتلال التنظيم، وبعد سيطرة الحكومة المركزية على المدينة وانطلاقاً من محورية دور الدولة في التنمية، لأن المحافظة جزء من إطار الدولة بات من الضروري إعادة إعمار البنى التحتية وضمن برنامج حكومي و/ أو خارجي بوصفه رد فعل إرادي لحالة عدم الاستقرار للمرحلة الماضية نحو حالة الاستقرار بجميع جوانبها.

منهجية البحث

أهمية البحث

تأتي أهمية البحث في كونه يسلط الضوء على تحليل وحساب تكاليف البنى التحتية في محافظة نينوى بجميع قطاعاتها والتي تعرضت إلى ضرر كلي أو جزئي، فضلاً عن الأصول داخل كل قطاع، والبحث في مصادر التمويل من أجل إعادة إعمار البنى التحتية والتي تشكل ركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهذا يرسم خطة عمل إستراتيجية للوصول للهدف المرجو تحقيقه، وبما يخدم مصلحة الجيل الحالي أو القادم الذي عاش أو ورث هذه الأزمة.

مشكلة البحث

تبرز مشكلة البحث في أن إعادة إعمار البنى التحتية في محافظة نينوى تعترضها مجموعة معوقات جوهرية، ففي ظل ارتفاع حجم الأضرار لمشاريع البنى التحتية، فإن هناك ضعفاً في تمويل إعمار هذه المشاريع سواء من الداخل أو الخارج، فضلاً عن أن عدم تحديد أولويات تمويل إعادة الإعمار قطاعياً أو جغرافياً أو زمنياً، يؤدي بلا شك إلى تأخير عملية إعادة الإعمار ورجوع المحافظة إلى حالة الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

فرضية البحث

يفترض البحث أنه نتيجة لارتفاع تكاليف أضرار البنى التحتية ومحدودية التمويل، فإن إعادة الإعمار للبنى التحتية في محافظة نينوى سوف يستغرق أكثر من عشر سنوات مع انتهاء تحرير المحافظة بالكامل .

هدف البحث

يهدف البحث إلى:

١. حساب تكلفة الأضرار لقطاعات البنى التحتية في محافظة نينوى.
٢. تحديد مصادر تمويل مشاريع البنى التحتية في محافظة نينوى.
٣. تحديد القطاعات الأكثر والأقل تضرراً جراء احتلال التنظيم للمحافظة وما تبعها من عمليات عسكرية.
٤. تقدير المدة الزمنية لإعادة إعمار البنى التحتية في ظل مصادر التمويل المتاحة.

منهج البحث

تناول البحث في إطاره النظري المصادر العلمية من بحوث ودراسات، أما في الجانب الأخر فبعد تحديد المشكلة ووضع الفرضية استخدم المنهج الوصفي والذي يقوم على إعطاء صورة للواقع بناءً على محتوى البيانات، ومن ثم بناء تنبؤات مستقبلية في ضوء تلك البيانات.

البنى التحتية مفهومها وأهميتها الاقتصادية

أولاً - مفهوم البنى التحتية

عرف البنك الدولي البنى التحتية بأنها "الإطار الأساسي لتوصيل الطاقة والنقل والماء والصرف الصحي وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى الناس التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على حياة الناس في كل مكان"(Galko, 2015, 6).

كما تمثل البنية التحتية مجموع الخدمات التي تقدمها الدولة ومنشآتها إلى الأفراد، مثل خدمات النقل والتي تشمل الموانئ والسكك الحديد والمطارات والطرق، فضلاً عن خدمات البلدية والصرف الصحي ومحطات مياه الشرب وشبكاتها ومحطات توليد الطاقة الكهربائية وشبكاتها الناقلة والاتصالات والخدمات الصحية والتعليمية (Raffael, 2011, 29).

ومع التطور الحاصل في البنى التحتية، وتعدد وتنوع مجالاتها قسمها العديد من الباحثين على ما يأتي (Younis, 2014, 4) (Bottini *et al.*, 2013, 7):

١. **البنى التحتية الاقتصادية:** ويقصد بها المرافق والخدمات الأساسية التي تفيد بشكل مباشر عملية إنتاج وتوزيع الاقتصاد، وهي التي تعمل على تعزيز النشاط الاقتصادي، ومن أمثلة البنى التحتية الاقتصادية الري والطاقة والكهرباء والنقل والطرق السريعة والسكك الحديدية والمطارات والموانئ البحرية والاتصالات والإمداد بالمياه والصرف الصحي.
٢. **البنى التحتية الاجتماعية:** وهي تلك الأنشطة والخدمات الأساسية، هدفها بالإضافة إلى تحقيق خدمات اجتماعية معينة، تساعد بشكل غير مباشر مختلف الأنشطة الاقتصادية، على سبيل المثال، لا يؤثر التعليم بشكل مباشر على الأنشطة الاقتصادية مثل الإنتاج والتوزيع، ولكنه يساعد بشكل غير مباشر في التنمية الاقتصادية للدولة من خلال إنتاج العلماء والفنيين والمهندسين، ومن أمثلة البنى التحتية الاجتماعية المدارس والمكتبات والجامعات والعيادات والمستشفيات والمحاكم والمتاحف والمسارح والملاعب والحدائق والنوافير والتماثيل، وبالتالي فإن البنى التحتية الاجتماعية تعزز الصحة والتعليم والمعايير الثقافية للسكان فهي من الأنشطة التي لها تأثير مباشر وغير مباشر على الرفاهية.

فضلاً عن التقسيمات السابقة للبنى التحتية هنالك من قسمها على الآتي (Spacey, 2017, 1-2) (Asian Development Bank, 2012, 3):

١. البنى التحتية الناعمة (Soft Infrastructure) : هي مؤسسات ضرورية للاقتصاد ونوعية الحياة مثل المؤسسات الحكومية، وتشكل هذه الأنواع من البنى التحتية مؤسسات تساعد في الحفاظ على الاقتصاد، وتتطلب هذه البنى التحتية رأس المال البشري، وتساعد في تقديم خدمات معينة للسكان، وتشمل نظام الرعاية الصحية، والمؤسسات المالية، والأنظمة الحكومية، والنظم المالية والقانونية والتعليم.
٢. البنى التحتية الصلبة (Hard Infrastructure) :هي الأشياء المادية وتقنيات المعلومات الداعمة التي توفر الخدمات الأساسية الضرورية للنشاط الاقتصادي ونوعية الحياة، وتشمل الطرق والطرق السريعة والجسور.
٣. البنى التحتية الحرجة (critical infrastructure): هذه هي الأصول التي تحددها الحكومة باعتبارها ضرورية لعمل المجتمع والاقتصاد، مثل مرافق للمأوى والتدفئة والاتصالات السلكية واللاسلكية، والصحة العامة، والزراعة، وما إلى ذلك.

وهناك من أضاف إلى هذه الأنواع نوع آخر، وهو البنى التحتية الريفية، لأنها تمثل أمراً بالغ الأهمية بالنسبة للزراعة، والصناعات الزراعية والتنمية الاقتصادية الشاملة للمناطق الريفية، كما توفر وسائل الراحة التي تعمل على تحسين نوعية الحياة (Satish, 2007, 32).

فضلاً عما سبق ظهرت في الآونة الأخيرة البنى التحتية الخضراء والتي هي شبكة مخططة استراتيجياً للمناطق الطبيعية وشبة الطبيعية عالية الجودة مع ميزات بيئية أخرى، والتي تم تصميمها وإدارتها لتقديم مجموعة واسعة من خدمات النظام البيئي وحماية التنوع البيولوجي في كل من المناطق الريفية والحضرية (European Union, 2013, 7).

ثانياً- البنى التحتية ركيزة أساسية في الاقتصاد

تبرز أهمية البنى التحتية في الاقتصاد لأنها تحفز النمو من خلال زيادة الإنتاجية وخفض تكاليف الإنتاج، وتسهيل تراكم رأس المال البشري، والمساعدة في تنويع هيكل الإنتاج، وخلق فرص العمل (Serebrisky *et al,*, 2015, 7).

وتعد البنى التحتية من أهم العوامل الرئيسة وراء النمو الايكولوجي الاقتصادي، والرفاهية، ونوعية الحياة، وأداء التجارة، وحركة العمالة (Baskakova and Malafeev, 2017, 29).

كما تعد البنى التحتية والممرات الدولية الرئيسة مثل الموانئ والمطارات والطرق الرئيسة للسكك الحديدية مهمة للغاية لصادرات وواردات جميع منتجات وموارد الاقتصادات الحديثة، وسوف تزداد أهمية هذه البنى التحتية أكثر في المستقبل (OECD, 2011, 4).

كما تقدم مشاريع البنى التحتية الجيدة الكثير من المزايا، ومن بينها زيادة فرص التجارة الداخلية، وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق الإقليمية والدولية، وعلى المدى الطويل، زيادة الأمن الغذائي والحد من الفقر (Associates, 2013, 1).

فضلاً عن ذلك فإن البنى التحتية كالطرق والجسور والأنفاق وإمدادات المياه والصرف الصحي والشبكات الكهربائية والاتصالات السلكية واللاسلكية غالباً ما يشار إليها على أنها العمود الفقري للاقتصاد العالمي وتؤدي دوراً أساسياً في المجتمعات من خلال تحسين نوعية الحياة وزيادة الإنتاجية، فضلاً عن آثارها الكبيرة على المجتمع والاقتصاد (Homme, 2004, 4) (The UNEP Inquiry, 2016, 4).

مصادر تمويل مشاريع البنى التحتية

يعد التمويل جوهر أي مشروع، فمن دون التمويل يكون من الصعب القيام بأي مشروع، الأمر الذي يؤدي ببنى تحتية ضعيفة، ومجتمع خالٍ من الخدمات الأساسية لحياة أي إنسان، لذا فإن للتمويل دوراً كبيراً وأهمية عظمة في بناء مشاريع البنى التحتية (خوني وحساني، ٢٠٠٨، ٩٦).

ويعرف التمويل بأنه "توفير الأموال (السيولة النقدية) من أجل إنفاقها على الاستثمارات وتكوين رأسمال ثابت بهدف زيادة الإنتاج والاستهلاك"(عجام، ٢٠٠٦، ٨٦).

وتقليدياً كان الممول الوحيد لمشاريع البنى التحتية هو الحكومة كونها مسؤولة عن التنفيذ والعمليات والصيانة، وجاءت نقلة نوعية في إدراك أن هذه الطريقة قد لا تكون الطريقة الأفضل في تمويل مثل هذه المشاريع الضخمة، لذا قامت الحكومة بعدة محاولات لخلق بيئة لمشاركة مستدامة وقابلة للتطوير للجهات الخاصة في تطوير البنى التحتية داخل الدولة، على الرغم من وجود بعض القضايا المحيطة بتوافر وسطاء مناسبين مع كمية كافية من رأس المال لتمويل البنى التحتية، ولأن تمويل البنى التحتية يعتمد إلى حد كبير على رأس المال، ويستلزم مدة أطول من النضج بمخاطر أعلى ومعدل عائد حقيقي طويل الأجل، وبما أن نمو البنى التحتية ضرورة ملحة لتلبية متطلبات النمو في الدولة، لذا لا يمكن تمويل البنى التحتية بقيادة الحكومة واعتبارها طريقة مثلى، بل هناك حاجة لإشراك المزيد من المستثمرين لتلبية هذه الاحتياجات (Mor and Sehrawat, 2006, 1).

وللحكومة أساليب مختلفة في تمويل البنى التحتية منها:

١. **الموازنة العامة:** جرى السياق التاريخي على أن من واجبات الدولة بناء وصيانة البنى التحتية من طرق وجسور واتصالات وسكك حديدية ومستشفيات وسجون ومدارس جميع هذه الأمثلة للمرافق العامة يتم تمويلها من قبل الحكومات (The UNEP Inquiry ,2016, 13)، ونظراً للقيود الكثيرة على موازنة الدول فإن ذلك منع الحكومات من إشباع تحسين الطلب على البنى التحتية بشكل مستمر، لان ذلك يتطلب إما تخفيض الإنفاق على مجالات أخرى أو زيادة في الإيرادات العامة ومنها الضرائب (Williams, 2014, 10)، مما اضطر الحكومات الى البحث عن وسائل بديلة لتمويل البنى التحتية .
٢. **الشراكة بين القطاع العام والخاص:** اتجهت الحكومات إلى الشراكات مع القطاع الخاص لجذب أموال وخبرات القطاع الخاص في ذلك، والشراكة مع القطاع الخاص هي عقد طويل

الأجل بين طرف خاص وكيان حكومي لتوفير أصل أو خدمة عامة، يكون فيه الطرف الخاص يتحمل مخاطر كبيرة ومسؤولية إدارية، وترتبط المكافأة بالأداء، وغالباً ما يكون لدى القطاع الخاص إمكانات كبيرة لتوفير تمويل كبير ومعالجة فجوة الاستثمار، وأيضاً يقدم فوائد أخرى لمشاريع البنى التحتية (The UNEP Inquiry,2016,14).

٣. **الصناديق السيادية**: يمكن أن يستخدم الصندوق السيادي في تمويل مشاريع البنى التحتية، إذا ما توافرت الأموال اللازمة وبخاصة في الدول النفطية التي لا تستطيع استيعاب الإيرادات الضخمة التي تولدت من خلال تصدير النفط والتي قد تفوق قدرات البلد وبخاصة في حالات ارتفاع أسعار النفط العالمية (السالم، ٢٠١٥، ٢٨).

٤. **القروض وتكون إما داخلية أو خارجية:**

أ. **القروض الداخلية**: ويكون مصدر هذه القروض الأفراد أو المصارف التجارية أو المؤسسات المالية الأخرى في سوق النقد، فضلاً عن البنك المركزي (mithani, 1998, 261).

ب. **القروض الخارجية**: ومصدر هذه القروض هو العالم الخارجي سواء كان الدائن دولة أو مؤسسة أو هيئة دولية وغالباً ما تلجأ الدول إلى هذا النوع لتمويل مشاريعها الاستثمارية، ويترتب عليها سداد أصل الدين مع الفوائد (الكرخي، ٢٠٠١، ٥٨١)، وقد تكون هذه القروض ميسرة أو تفضيلية، وتتميز بكونها تمنح بمعدلات فائدة اقل من تلك السائدة في السوق، وبأن لها فترة سماح طويلة نسبياً وكذلك بطول فترة السداد، وغالباً ما تكون مرتبطة بمشروعات محددة (الفارس، ٢٠٠١، ١٣٣).

٥. **المساعدات الخارجية النقدية**: وهي عبارة عن تحويل اعتمادات مالية على هيئة رؤوس أموال أجنبية تخصصها الدول المانحة للدول المستفيدة من المعونات، ومن المعروف أن المعونات النقدية التي تحصل عليها الدول النامية من الخارج تعد مفيدة إذا ما استُغلت في مشروعات التكوين الرأسمالي والنشاط الإنتاجي في الاقتصاد النامي، وذلك أن تلك المساعدات يمكن معها تجنب متاعب ميزان المدفوعات واضطراباته وأثر هذه المعونات بالنسبة لمجرى التنمية الاقتصادية (حلمي وآخرون، ٢٠١٧، ٨).

٦. **نظام Build-Operate -Transfer (BOT)**: تتمثل طبيعة نظام (BOT) في أنه وسيلة لتمويل وتشغيل مشاريع البنى التحتية، وتعهد الحكومة به أو إحدى الوزارات مع مؤسسة خاصة محلية أو أجنبية بإتباع وسائل معينة لإنشاء مرفق عام لإشباع حاجة عامة، كالطرق أو المطارات والموانئ ومحطات الطاقة، ثم تقوم هذه المؤسسة بادرة المرفق وتؤدي خدمات للجمهور المستفيد من ذلك لمدة معينة بشروط محددة، من ثم تقوم بنقل أصول المرفق أو المشروع إلى الدولة في حالة جيدة قابلة لاستمرار تشغيله (رزق، ٢٠١٠، ٢٣١).

تحليل حجم الأضرار لقطاعات البنى التحتية في محافظة نينوى

أولاً- نبذة عن محافظة نينوى

تقع محافظة نينوى في الجزء الشمالي من العراق على الحدود مع سوريا، ومركزها الموصل، وتُعد ثالث أكبر محافظات العراق من حيث المساحة وثاني أكبر محافظة من حيث التعداد السكاني، إذ تبلغ مساحة محافظة نينوى (٣٧٣٢٣) كيلو متر مربع وبنسبة (٨,٦%) من مساحة العراق وتشمل عشرة أقضية وواحد وثلاثون ناحية.

وشهدت محافظة نينوى خلال السنوات ٢٠٠٤م ولغاية ٢٠١٤م مسرحاً لعمليات عنف قاسٍ وتدمير كبير، وانعكس ذلك كله على المجتمع بكاملة الحضري والريفي، واعتبرت الموصل المدينة الأخطر في العالم سنوات ٢٠٠٧م و ٢٠٠٨م، ودمرت مناطق كاملة في المدينة.

وخلف ذلك تدهوراً كبيراً في خدمات البنى التحتية، وكان هذا مدعاة تدهور صحي واجتماعي واقتصادي وسياسي كبير (الجميل، ٢٠١٦، ٢٣٧).

وتلا هذه الحقبة سقوط المدينة سنة ٢٠١٤م بيد تنظيم (داعش) وأعقبها تحرير المدينة بعد ثلاث سنوات عجاف عام ٢٠١٧م.

ونتيجة لترهل البنى التحتية قبل ٢٠١٤م وما أعقبها من سيطرة تنظيم (داعش) لغاية عام ٢٠١٧م تعرضت البنى التحتية الأساسية، كمحطات الطاقة الكهربائية ومحطات المياه والمؤسسات الصحية والتربوية والأمنية، إضافة إلى ممتلكات المدنيين، مثل المنازل والسيارات، إلى دمار كلي وجزئي.

ودخل العراق مرحلة جديدة هي إعادة أعمار المدن المحررة ومنها محافظة نينوى بدءاً من عام ٢٠١٧م، وتواجه السلطات المحلية والمركزية فضلاً عن الجهات الممولة كالمؤسسات الدولية والمنظمات والدول المانحة تحدياً في اختيار القطاعات ذات الأولوية والأقرب إلى حاجة المواطن في نينوى وكيفية تمويل هذه القطاعات.

إن إعمار مشاريع البنى التحتية في محافظة نينوى هي فرصة لجعل هذه المشاريع تواكب التطور الحضري للمدينة من زيادة في السكان وتوسع عمراني وبالتالي يحتم على الجهات المنفذة للمشروع أن تأخذ بنظر الاعتبار ثلاثة اعتبارات مهمة وهي (Wilmoth, 2006, 6):

١. يجب أن تقوم مشاريع البنى التحتية بتشجيع النمو المستدام في المنطقة التي يتم فيها إجراء عمليات كل من التنمية والتطوير، وذلك من أجل تحقيق الاستفادة القصوى من التمويل الذي يتم توجيهه إلى هذا النوع من المشاريع.
٢. يجب أن تكون مشاريع البنى التحتية قادرة على جذب قرارات استثمارية لمشاريع جديدة يتم تنفيذها في مناطق أخرى.
٣. يجب القيام باستخدام التكنولوجيا الحديثة والقيام بتطبيقها في جميع المراحل المتمثلة بالتصميم والتنفيذ والتشغيل، كما يحتم الأمر أن يكون النظام أو المشروع مرناً وقادراً على استيعاب المتغيرات الجديدة، وذلك من اجل ضمان ديمومة النظام ومواكبته لكل المستجدات.

ثانياً- التقديرات النقدية للوحدات المتضررة في مختلف قطاعات البنى التحتية لمحافظة نينوى

فيما يأتي عرض لحجم الأضرار التي تعرضت لها المحافظة بحسب القطاعات:

١. قطاع الاتصالات

يعد الاتصال من الأمور الأساسية في أي دولة وفي حياة أي إنسان، لأنه وسيلة التواصل بين الأفراد داخل الدولة الواحدة ومع الدول الأخرى، ولذا فإن وجود هذا القطاع هو من الأساسيات في أي منطقة أو مدينة، أو بالأحرى توفره يعد شرطاً ضرورياً لنجاح التواصل ونقل الأخبار، وفي محافظة نينوى طال الدمار والتخريب وسائل الاتصال بالكامل أثناء حكم تنظيم داعش وأثناء عمليات التحرير، لذا وصل الأمر إلى انقطاع تمام للاتصال بين محافظة نينوى وباقي العراق بل والعالم بأكمله .

ويلاحظ من الجدول ١ أن مجموع القيمة التقديرية للأصول التي تعرضت للضرر بأسعار سنة ٢٠١٤م بلغت (٢٩٤,٩٦٠) مليون دينار، أما مجموع التكلفة للوحدات المتضررة فقد وصلت إلى (٢٩٢,٥٤٨) مليون دينار، وبلغت عدد الوحدات المتضررة (٦١) وحدة.

٢. قطاع التربية والتعليم

يعد التعليم المنارة التي يهتدي بها الناس إلى الطريق القويم الذي سيسلكونه في هذه الحياة، فضلاً عن أن التعليم هو سبب الظهور والرقي والرفعة، وهذا ليس على المستوى الفردي فحسب، بل هو على مستوى الدول أيضاً، وتعد المؤسسات التعليمية المكان الذي يعطى فيه التعليم، ولذا فإن توافرها بالشكل الكافي يعد شرطاً ضرورياً لنجاح العملية التعليمية، والجدول ١ يوضح عدد الوحدات المتضررة لقطاع التعليم ، إذ يتضح أن الأضرار التي لحقت بقطاع التربية والتعليم كبيره، وتحتاج بالمقابل إلى تكاليف كبيرة، إذ إن عدد الوحدات المتضررة بلغ (٢٤٣) وحدة، جاءت من (١٣٠) وحدة ضرر كلي و(١١٣) وحدة ضرر جزئي، ومجموع التكلفة الكلية للوحدات المتضررة بلغ (٣٥٤,٦٢٨) مليون دينار.

ويحتاج قطاع التعليم إلى إعادة إعمار المدارس المتضررة وبناء مدارس جديدة من اجل استيعاب الأعداد المتراكمة للطلبة خلال السنوات الثلاث الماضية.

٣. قطاع النفط والغاز

يعد قطاع النفط والغاز من القطاعات المهمة في العراق بشكل عام، فهو واحد من المصادر المهمة، وكان هذا واحداً من الأسباب الرئيسة التي جعل من محافظة نينوى محط أطماع تنظيم داعش، مما أدى إلى تعرض هذا القطاع للسلب ومن ثم التدمير بالكامل تقريباً.

ويظهر جدول ١ أن مجموع القيمة التقديرية للأصول التي تعرضت للضرر بأسعار سنة ٢٠١٤م بلغت (١١٤,٧٨٣) مليون دينار، فيما بلغت مجموع التكلفة الكلية للوحدات المتضررة (٥٣,٧٣٠) مليون دينار، كما ويظهر الجدول أن عدد الوحدات المتضررة بلغت (٩) وحدات وجميعها كانت ضرر كلي.

٤. قطاع الأبنية الحكومية

تعرضت الأبنية الحكومية كغيرها من الأبنية إلى أضرار كبيرة جداً، وجاءت هذه الأضرار من عمليات التخريب والسرقة لموجودات الأبنية التي قام بها تنظيم داعش، وقطاع الأبنية الحكومية شمل عدداً من الأبنية التي تمثلت في الأصول الآتية (مبنى المحافظة، مبنى مجلس المحافظة، مبنى القضاء، مبنى الناحية، مبنى البلدية، المحكمة، الدوائر العدلية، أقسام الشرطة، مدارس تدريب تابعة لوزارة الداخلية، دور الرعاية الاجتماعية، مراكز التأهيل، مصارف، أبنية الدوائر الحكومية القطاعية....الخ)، فكانت نسبة الأضرار كبيرة في هذا القطاع، منها ما يمثل ضرر كلي والآخر ضرر جزئي، ويبين الجدول ١ بأن مجموع القيمة التقديرية للأصول التي تعرضت للضرر بأسعار سنة ٢٠١٤م بلغت (١,٣٥١,٤٦٩) مليون دينار، بينما مجموع التكلفة الكلية للوحدات المتضررة (٧٦١,١٩٠) مليون دينار، وبلغت عدد الوحدات المتضررة (٦٦٨) وحدة، منها (١٧٣) وحدة ضرر جزئي و(٤٩٥) وحدة ضرر كلي، وكانت نسبة الأضرار الكلية كبيرة مقارنة بنسبة الأضرار الجزئية.

٥. قطاع الصحة

تسهم المستشفيات والمراكز الصحية في تقديم الرعاية الصحية للمرضى، ويعد وجودها مبرراً لاستمرار الحياة، وعلى الرغم من حجم السكان لمحافظة نينوى في عام ٢٠١٤م الذي كان (٣,٦) مليون نسمة فإن القطاع الصحي لم يكن بالمستوى والحجم المطلوب وبوجود (٩) مستشفيات فقط، وقد تعرضت هذه المستشفيات إلى دمار أغلبها دمار كلي، لذا يعاني سكان محافظة نينوى من واقع صحي متدهور، بسبب الدمار الذي طال البنى التحتية لاسيما الدوائر الصحية، إذ تبدو الخدمات الصحية ضعيفة جداً في المحافظة.

يوضح الجدول ١ عدد الوحدات المتضررة بأسعار سنة ٢٠١٤م لقطاع الصحة في محافظة نينوى، فبلغ عدد الوحدات المتضررة كلياً (٤٨) وحدة في حين عدد الوحدات المتضررة جزيئاً (٥٦) وحدة، ومجموع القيمة التقديرية للأصول التي تعرضت للضرر (١,٩٧٦,٣٥٩) مليون دينار، ومجموع التكلفة الكلية للوحدات المتضررة (١,٣٢٢,٣٨٣) مليون دينار.

٦. قطاع الموارد المائية

يعد قطاع الموارد المائية من القطاعات المهمة للعراق بشكل عام ولمحافظة نينوى بشكل خاص، ومحافظة نينوى كغيرها من المحافظة العراقية تولي هذا القطاع أهمية كبيرة، ولكن بعد احتلال التنظيم لمحافظة نينوى تعرضت أجزاء ليست بالقليلة تعرضاً كلياً أو جزئياً من هذه الموارد المائية إلى التخريب، مما هدد الموارد المائية في هذه المحافظة.

وشمل قطاع الموارد المائية الأصول الآتية (الجداول، المبازل، محطات الضخ، منشات السيطرة، النواظم القاطعة، النواظم الرئيسة، المهارب، السايفونات، القناطر، ...الخ).

ومن خلال الجدول ١ يتضح بأن مجموع التكلفة الكلية للوحدات المتضررة بلغت (١٢٨,٦٠٣) مليون دينار، ومجموع القيمة التقديرية للأصول التي تعرضت للضرر بلغت (١٧٦٠٨٨) مليون دينار، في حين عدد الوحدات المتضررة كلياً وجزئياً بلغ (٣٤) وحدة.

٧. قطاع النقل

تتجلى أهمية قطاع النقل في أنه يساعد بشكل فعال في ربط مناطق الإنتاج بمناطق الاستهلاك وفي تأمين انتقال الأفراد ونقل المواد الخام والبضائع من مناطق الاستثمار وإليها.

ويمثل قطاع النقل أهمية كبيرة لأي دولة أو أي منطقة، لذلك كانت أهمية هذا القطاع كبيرة في محافظة نينوى، لأنه يمثل حلقة اتصال بين جانبي المدينة، إلا أن هذا القطاع تعرض إلى ضرر كبير جداً في فترة احتلال تنظيم داعش للمدينة، والضرر الأكبر كان أثناء عمليات التحرير، إذ تعرضت أجزء كبيرة من هذا القطاع للضرر وخرج عن الخدمة.

فتعرضت خمسة جسور رئيسية تربط جانبي المدينة إلى تدمير جزئي، وجعلها تخرج عن الخدمة، الأمر الذي قطع أوصال المدينة وبات انتقال المواطنين بين الجانبين صعب جداً، فضلاً عن ذلك تعرضت العديد من المجسرات في المحافظة إلى تدمير مما جعل المواطنين يبحثون عن طرق بديلة تكون أكثر صعوبة وتستغرق وقتا أطول وكلفة اكبر، وبات على الجهات الممولة اختيار الجسور أو المجسرات الأكثر أهمية في تنقل المواطنين من أجل إعادة إعمارها والتي تربط المناطق الأكثر حيوية والأكثر استخداماً بين المواطنين.

يتضح بأن الأضرار الكلية لهذا القطاع كانت تمثل أضعاف الأضرار الجزئية، إذ بلغ حجم الضرر الكلي (٣٠٠) وحدة مقابل ضرر جزئي (٢٩) وحدة، في حين بلغت مجموع القيمة التقديرية للأصول التي تعرضت للضرر (٢,٠١٤,٤٨٤) مليون دينار، في حين كان مجموع التكلفة الكلية للوحدات المتضررة (١,٦٠٧,٩٤٩) مليون دينار، الأمر الذي دفع إلى إعطاء الأولوية الكبيرة للبدء بتمويل هذا القطاع الحيوي في المدينة، ودليل ذلك يوضحه الجدول (١ و ٢).

٨. قطاع الثقافة

إن أي دولة أو مدينة من مدن العالم لها ثقافة تعتز بها وتاريخ يمثلها، ومحافظة نينوى هي واحدة من هذه المدن فلها تاريخ عريق وثقافة متنوعة، لأنها كانت تضمن أطياف متعددة الثقافات، فضلاً عن المواقع الأثرية والسياحية والثقافية، ويشمل قطاع الثقافة في محافظة نينوى الأصول الآتية (أبنية الدوائر الحكومية القطاعية، المواقع الأثرية، المواقع السياحية، أنواع أصول أخرى).

يبين الجدول ١ أن المواقع الأثرية والسياحية لم تكن بعيده عن يد التخريب التي طالت المدينة المتمثلة بتنظيم داعش، حيث تم تخريب كل المعالم الثقافية لمحافظة نينوى بشكل عام ومدينة

الموصل بشكل خاص، المعالم الثقافية التي كانت تعني الكثير لهذه المدينة، فقد بلغ مجموع القيمة التقديرية للأصول التي تعرضت للضرر بأسعار سنة ٢٠١٤م (١٢١,٥٨٤) مليون دينار، أما مجموع التكلفة الكلية للوحدات المتضررة (١٠٦,٧٠٠) مليون دينار.

٩. قطاع التجارة

القطاع التجاري لا يقل أهمية عن القطاعات الأخرى في محافظة نينوى، وتأتي هذه الأهمية من أهمية التجارة، إذ تساعد التجارة على تعزيز التنمية والحد من الفقر، ويتجسد ذلك عن طريق زيادة الفرص التجارية والاستثمارية.

وكبقية القطاعات الأخرى في محافظة نينوى تعرض قطاع التجارة إلى عدد من الأضرار منها يوضحها الجدول ١، إذ يظهر قطاع التجار أن الأضرار الكلية له بلغت (٦٦) وحدة، بينما الأضرار الجزئية بلغت (٩) وحدة، مما يظهر بأن حجم الأضرار الكلية أكبر بكثير من الأضرار الجزئية، لذلك تعرض قطاع التجارة إلى أضرار كلية في معظم الأصول التي يشملها هذا القطاع، ومجموع التكلفة الكلية للوحدات المتضررة بلغت (٣٥٤,٣٣٦) مليون دينار.

١٠. قطاع الكهرباء

تأثر قطاع الطاقة والكهرباء بالأزمة التي شهدها العراق من نزاع مسلح بشكل كبير وملحوظ أثر على عدة قطاعات أخرى صناعية واقتصادية، كما أن له التأثير الكبير المباشر على المواطن الذي يعاني من ساعات تقنين طويلة، وفي خضم الأزمة الأخيرة تعرض قطاع الكهرباء إلى تدمير جراء احتلال محافظة نينوى سواء على مستوى الأبنية أو المحطات الكهربائية أو الشبكات أو الإنارة، كما أن اعتماد الأسر على الكهرباء البديلة (المولدات) لا يفي بحاجة المواطن، ويحمل الأسر تكاليف عالية في ظل انخفاض المستوى المعاشي للأسر في المحافظة .

إن حجم الأضرار الذي طال قطاع الكهرباء في محافظة نينوى بلغ (٥٤) وحدة، وتقسم ما بين (٣٣) وحدة ضرر كلي و(٢١) وحدة ضرر جزئي، ومجموع القيمة التقديرية للأصول التي تعرضت للضرر بأسعار سنة ٢٠١٤م بلغت (٣,٠٧٧,٠١٠) مليون دينار، ومجموع التكلفة الكلية للوحدات المتضررة بلغت (٣٤٦,١٧٢) مليون دينار، كل هذا يظهره الجدول ١ .

١١. قطاع الماء والصرف الصحي

يعد قطاع المياه من القطاعات الحيوية لارتباطه بحياة الفرد مباشرة ولاستخداماته المتعددة، وإن أي نقص أو تراجع في هذا القطاع الحيوي يؤدي إلى حدوث أمراض وإصابات قد تؤدي إلى الوفاة.

ومع مرور الوقت قلت مصادر المياه الصالحة للاستخدام وذلك بسبب (الزيادة المتزايدة في عدد السكان، تلوث المياه، سوء استخدام المياه، ندرة مصادر المياه، الحروب، الحصار التي تفرضه الدول المصدرة للمياه بسبب الأوضاع السياسية)، وتعد الحروب والأوضاع السياسية التي تعيشها الدول واحدة من أهم الأسباب التي تؤدي إلى قلة المياه وتلوثها، وهو ما حصل في الموصل أثناء سيطرت التنظيم الإرهابي الذي أدى إلى تخريب قطاعات البنى التحتية لمحافظة نينوى وخاصةً قطاع المياه.

ويستعرض الجدول ١ حجم الوحدات المتضررة لقطاع الماء والصرف الصحي في محافظة نينوى، إذ بلغت (٩٤) وحدة، وكان الضرر الكلي أكبر من الضرر الجزئي، إذ مثل الضرر الكلي (٥٩) وحدة، أما الضرر الجزئي فكان (٣٥) وحدة، وكانت مجموع التكلفة لهذه الوحدات المتضررة تساوي (٢,٧٢٢,٩١١) مليون دينار.

١٢. قطاع الزراعة

يأتي القطاع الزراعي في مقدمة القطاعات الحيوية المؤثرة بشكل كبير في مخرجات ومدخلات الاقتصاد، فهذا القطاع مر في مراحل متنوعة منها ما هو إيجابي والأخرى سلبي، ويعمل هذا القطاع على توفير الأمن الغذائي الذي بات عاملاً مهم في استقرار المجتمع وتحقيق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي.

وتأثر القطاع الزراعي خلال العقود الماضية بصورة كبيرة بالصراعات والحروب العسكرية التي خاضها العراق ومؤخراً سيطرة تنظيم داعش على نينوى الذي عرض هذا القطاع إلى تراجع كبير وتخريب ترك أثراً كبيراً في إنتاجية هذا القطاع الحيوي.

والجدول ١ يؤشر مجموع القيمة التقديرية للأصول التي تعرضت للضرر بأسعار سنة ٢٠١٤م (٣٢,٩٠٥) مليون دينار، ومجموع التكلفة الكلية للوحدات المتضررة (٢٩,٨٤٥) مليون دينار، أما عدد الوحدات المتضررة فقد بلغ (٢٠) وحدة.

١٣. قطاع الصناعات التحويلية

تمثل الصناعات التحويلية الدعامة الرئيسة للاقتصاد في معظم الدول، وتوصف على أنها وسيلة جديدة للتنمية الاقتصادي، ولها القدرة على سد احتياجات الدول نفسها بنفسها من دون اللجوء إلى الاستيراد من الخارج.

ومن أهم الصناعات التحويلية هي (الصناعة الغذائية، صناعة المنسوجات، صناعة الملابس، صناعة الورق، صناعة الخشب، المواد النفطية، المواد الكيمائية، الصناعة البلاستيكية، الصناعة المعدنية، صناعة الالكترونيات، صناعة الأجهزة الكهربائية).

ويعد هذا القطاع من القطاعات المهمة في محافظة نينوى، ويحتاج إلى تمويل وإعادته إلى ما كان عليه قبل احتلال التنظيم وتطويره، وتتمثل أصول هذا القطاع في (المنشآت الصناعية الكبيرة الحكومية، المنشآت الصناعية الكبيرة العامة، المنشآت الصناعية الكبيرة الخاصة، المنشآت الصناعية المتوسطة، المنشآت الصناعية الصغيرة)

ومن الجدول ١ يتبين بأن قطاع الصناعات التحويلية تعرض للضرر كما تعرضت القطاعات الأخرى، وقد كانت هناك أضرار كلية وأضرار جزئية، فشكل الضرر الكلي (١٦) وحدة، في حين الجزئي شكل (١٠) وحدة، فيما كان مجموع القيمة التقديرية للأصول التي تعرضت للضرر بأسعار سنة ٢٠١٤م (١,٠٨٨٤,٥٧١) مليون دينار، أما مجموع التكلفة الكلية للوحدات المتضررة (٦٤٠,٠١٥) مليون دينار.

مما تقدم عرضه يتبين لنا أن جميع قطاعات البنى التحتية تعرضت للضرر الجزئي و/ أو الكلي، مما اثر في ديمومة الحياة في المحافظة، وإن إعادة إعمار ما تضرر يحتاج إلى سيولة كبيرة ومن مصادر متنوعة، وتقدر التكلفة الكلية للوحدات المتضررة لجميع القطاعات ما يقارب (٨٧٢١) مليار دينار وعدد الوحدات المتضررة (١٧٢٦) وحدة تقسمت بين (١٢٣٩) وحدة متضررة تضرراً كاملاً و(٤٨٧) وحدة متضررة بشكل جزئي، والجدول الآتي يظهر ملخص ذلك وإجمالي الخسائر الكلية المقدرة جراء ما مر بالمحافظة .

الجدول ١
القيم التقديرية للأصول التي تعرضت للضرر بأسعار سنة ٢٠١٤ لقطاعات البنى التحتية في محافظة نينوى

ت	القطاع	القيمة التقديرية للأصول التي تعرضت للضرر بأسعار سنة ٢٠١٤ (مليون دينار)	مجموع التكلفة الكلية للوحدات المتضررة (مليون دينار)	عدد الوحدات المتضررة		
				ضرر كلي ٤٠% فأكثر	ضرر جزئي اقل من ٤٠%	عدد الوحدات المتضررة
1	قطاع الصناعات التحويلية	١,٠٨٤,٥٧١	٦٤٠,٠١٥	١٦	١٠	٢٦
2	قطاع الاتصالات	٢٩٤,٩٦٠	٢٩٢,٥٤٨	٤١	٢٠	٦١
3	قطاع التربية والتعليم	٧٨٨,٠٧٠	٣٥٤,٦٢٨	١٣٠	١١٣	٢٤٣
4	قطاع النفط والغاز	١١٤,٧٨٣	٥٣,٧٣٠	٩	٠	٩
5	قطاع الأبنية الحكومية	١,٣٥١,٤٦٩	٧٦١,١٩٠	٤٩٥	١٧٣	٦٦٨
6	قطاع الماء والصرف الصحي	٣,٢٨٥,٣٦١	٢,٧٢٢,٩١١	٥٩	٣٥	٩٤
7	قطاع الكهرباء	٣,٠٧٧,٠١٠	٣٤٦,١٧٢	٣٣	٢١	٥٤
8	قطاع الصحة	١,٩٧٦,٣٥٩	١,٣٢٢,٣٨٣	٤٨	٥٦	١٠٤
9	قطاع الموارد المائية	١٧٦,٠٨٨	١٢٨,٦٠٣	٢٢	١٢	٣٤
10	قطاع النقل	٢,٠١٤,٤٨٤	١,٦٠٧,٩٤٩	٣٠٠	٢٩	٣٢٩
11	قطاع الثقافة	١٢١,٥٨٤	١٠٦,٧٠٠	٥	٤	٩
12	قطاع الزراعة	٣٢,٩٠٥	٢٩,٨٤٥	١٥	٥	٢٠
13	قطاع التجارة	٤٧٦,٩٥٥	٣٥٤,٣٣٦	٦٦	٩	٧٥
	المجموع	١٤,٧٩٤,٥٩٩	٨,٧٢١,٠١٠	١,٢٣٩	٤٨٧	١,٧٢٦

المصدر: قسم إحصاءات البيئة ومركز نظم المعلومات الجغرافية ٢٠١٨، مسح حصر وتقييم الأضرار للأنشطة الاقتصادية نتيجة الأعمال الإرهابية ومحاربة داعش (البنى التحتية والمباني الحكومية والسكنية)، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، جمهورية العراق، ٢٠١٨. https://mop.gov.iq

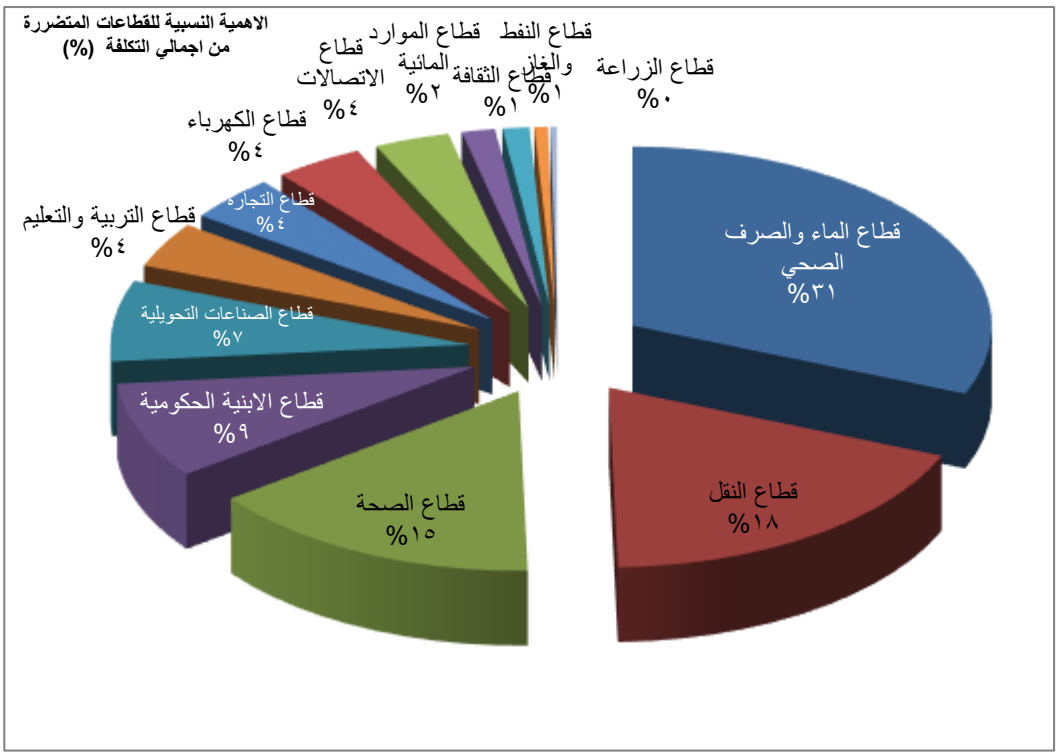
وفي ظل ارتفاع كلفة الخسائر ومحدودية التمويل بأنواعه فإنه يمكن أن نبين القطاعات الأكثر تضرراً والتي هي في الوقت ذاته الأكثر أهمية بالنسبة لحياة الفرد، وتحتاج إلى تمويل ضمن أولويات الإعمار لضمان عودة الحياة الاقتصادية والاجتماعية وبجميع إشكالها إلى سابق عهدها، إذ يظهر الجدول أدناه التكلفة الكلية للقطاعات الأكثر تضررا وأهميتها النسبية مرتبة ترتيباً تنازلياً.

الجدول ٢
مجموع التكلفة الكلية للقطاعات المتضررة وأهميتها النسبية

القطاع	مجموع التكلفة الكلية للوحدات المتضررة (مليون دينار)	الأهمية النسبية للقطاع من إجمالي التكلفة (%)
قطاع الماء والصرف الصحي	٢,٧٢٢,٩١١	٣١,٢
قطاع النقل	١,٦٠٧,٩٤٩	١٨,٤
قطاع الصحة	١,٣٢٢,٣٨٣	١٥,٢
قطاع الأبنية الحكومية	٧٦١,١٩٠	٨,٧

القطاع	مجموع التكلفة الكلية للوحدات المتضررة (مليون دينار)	الأهمية النسبية للقطاع من إجمالي التكلفة (%)
قطاع الصناعات التحويلية	٦٤٠,٠١٥	٧,٣
قطاع التربية والتعليم	٣٥٤,٦٢٨	٤,١
قطاع التجارة	٣٥٤,٣٣٦	٤,١
قطاع الكهرباء	٣٤٦,١٧٢	٤
قطاع الاتصالات	٢٩٢,٥٤٨	٣,٤
قطاع الموارد المائية	١٢٨,٦٠٣	١,٥
قطاع الثقافة	١٠٦,٧٠٠	١,٢
قطاع النفط والغاز	٥٣,٧٣٠	٠,٦
قطاع الزراعة	٢٩,٨٤٥	٠,٣
إجمالي القطاعات	**٨,٧٢١,٠١٠**	**١٠٠**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد الجداول السابقة.



الشكل ١
الأهمية النسبية للقطاعات المتضررة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول ٢.

ثالثاً- مصادر تمويل مشاريع البنى التحتية في محافظة نينوى

اظهر الجدول ١ أن كلفة إعادة إعمار البنى التحتية في محافظة نينوى هي (٨٧٢١) مليار دينار عراقي، وأن الجهات الممولة الحالية لهذه البنى التحتية هي الموازنة العامة متمثلة بتخصيصات المحافظة من الموازنة، فضلاً عن الجهات الخارجية الداعمة لإعادة الاستقرار للمناطق المحررة ومن ضمنها محافظة نينوى، ومتمثلة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق (-UNDP- United Nations Development Programme) وقد كانت تخصيصات محافظة نينوى كما يعرضها الجدول أدناه:

الجدول ٣

التخصيصات المالية المصروفة لعامي ٢٠١٧ و٢٠١٨ والتخصيصات المقدرة لعام ٢٠١٩ لمحافظة نينوى (مليار دينار)

السنة	التشغيلية	الاستثمارية	الإجمالي
٢٠١٧	٦٦,٥	٣٥,٦	١٠٢,١
٢٠١٨	١١٢,٨	١٦٩,١	٢٨١,٩
٢٠١٩	١٧,٦	١٢٥,٥	١,١٤٢

المصدر : وزارة المالية العراقية / دائرة الموازنة : http://mof.gov.iq/Pages/MainMof.aspx

كما قدم برنامج (UNDP) دعماً كبيراً لإعادة إعمار المناطق المحررة بدعم من الجهات المانحة، إذ بلغ حجم المبالغ المنفقة عام ٢٠١٧م ما يقارب (٥١٩) مليون دولار و(٤٨٥) مليون دولار عام ٢٠١٨م وكمعدل إنفاق من قبل برنامج (UNDP) قدره (٥٠٠) مليون دولار (٦٠٠ مليار دينار عراقي) فضلاً عن تخصيصات الموازنة للمحافظة، وهي التخصيصات الاستثمارية فقط، فسوف يكون معدل الإنفاق السنوي على مشاريع البنى التحتية (٧٠٠-٨٠٠) مليار دينار عراقي أي فقط (٩%) من إجمالي التكلفة، وبذلك ستحتاج محافظة نينوى لإعادة إعمار البنى التحتية لها أكثر من (١٢) سنة في ظل ثبات إنفاق برنامج (UNDP) وضآلة تخصيصات الموازنة بمعدل (١٥٠) مليار سنوياً كما يوضحه الجدول أدناه:

الجدول ٤

تقديرات تمويل مشاريع البنى التحتية في محافظة نينوى حتى تغطية التكلفة الكلية للقطاعات المتضررة (مليار دينار)

نوع التمويل / السنة	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢
تخصيصات الموازنة	٣٦	١٦٩	١٢٦	١٥٠	١٥٠	١٥٠
تمويل برنامج UNDP	٦٠٠	٦٠٠	٦٠٠	٦٠٠	٦٠٠	٦٠٠
إجمالي	٦٣٦	٧٦٩	٧٢٦	٧٥٠	٧٥٠	٧٥٠
نوع التمويل / السنة	**٢٠٢٣**	**٢٠٢٤**	**٢٠٢٥**	**٢٠٢٦**	**٢٠٢٧**	**٢٠٢٨**
تخصيصات الموازنة	١٥٠	١٥٠	١٥٠	١٥٠	١٥٠	١٥٠
تمويل برنامج UNDP	٦٠٠	٦٠٠	٦٠٠	٦٠٠	٦٠٠	٦٠٠
إجمالي	٧٥٠	٧٥٠	٧٥٠	٧٥٠	٧٥٠	٧٥٠

المصدر: تقديرات الباحثين بالاعتماد على:

١. وزارة المالية / دائرة الموازنة : http://mof.gov.iq/Pages/MainMof.aspx
٢. تمويل برنامج UNDP: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقارير ٢٠١٧ ، ٢٠١٨، مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة www.iq.undp.org.

الاستنتاجات والمقترحات

أولاً- الاستنتاجات

١. تعد البنى التحتية ركيزة أساسية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أي بلد.
٢. تعاني البنى التحتية في محافظة نينوى من التقادم نتيجة الظروف السابقة حتى قبل تعرضها للدمار.
٣. أشرت تكلفة إعمار البنى التحتية ارتفاعاً ملحوظاً نتيجة الدمار الكبير الذي تعرضت له والناتج من كبر مساحة المحافظة، إذ تحتاج هذه المشاريع إلى (٨٧٢١) مليار دينار للإعمار.
٤. يعد قطاع الماء والصرف الصحي من أكثر القطاعات تضرراً، ويليه قطاع النقل ومن ثم قطاع الصحة، وتعد هذه من القطاعات الحيوية لعودة الحياة.
٥. محدودية التمويل الحكومي من الموازنة العامة خلال السنوات ٢٠١٧-٢٠١٩ مقارنة بعدد سكان المحافظة، فضلاً عن الظرف الاستثنائي للمحافظة في إعادة الإعمار.
٦. محدودية التمويل الخارجي، فعلى الرغم من تمويل برنامج (UNDP) لمشاريع البنى التحتية في المحافظة إلا أن هذا البرنامج يمول المشاريع في محافظات أخرى.
٧. إن طول مدة إعادة الإعمار يؤخر الاستقرار والتعافي الشامل والمستدام للمحافظة.

ثانياً- المقترحات

١. تحديد أولويات الإعمار لتوجيه الاستثمار نحوها من خلال تحديد الأولويات القطاعية (وداخل القطاع نفسه)، وأظهر البحث ضرورة توجيه التمويل خلال الفترة الحالية إلى قطاعات الماء والنقل والصحة، لأنها القطاعات الأكثر تضرراً ولارتباطها بحياة الفرد ولضمان عودة الحياة الطبيعية بأسرع وقت ممكن، فضلاً عن الأولويات الجغرافية (قضاء، ناحية، قرية ..الخ) والأولويات الزمنية (من الآني إلى طويل الأجل).
٢. محاولة زيادة حصة المحافظة من التخصيصات الاستثمارية للموازنة والتي تتناسب مع حجم السكان وحجم الدمار الذي لحق بها، فضلاً عن السعي لاستحصال تمويل خارجي من خلال المساعدات أو القروض الميسرة.
٣. وضع الحلول الجذرية وليس المؤقتة لإعمار المشاريع، لأن الحلول الجذرية تؤدي إلى الإنفاق على المشروع بأكثر من كلفته، مرة بالإنفاق على المشروع بصيغته المؤقتة ومرة بصيغته الجذرية.
٤. تصميم وتنفيذ المشاريع بإتباع الأساليب الحديثة التي تضمن إدارة المشروع وتنفيذه بالشكل الذي يحقق الأهداف التي أنشىء من أجلها، من أجل هذا أصبحت مشاريع البنى التحتية من أهم المشاريع التي تنفذ بالمدينة لارتباطها بصورة خاصة بحياة الناس.
٥. إشراك المواطنين في عملية إعمار أي المشاريع الأكثر أهمية من خلال تشكيل اللجان أو المجالس المحلية لتكون حلقة الوصل بين المواطنين والحكومة المركزية أو المحلية، كما تعد هذه اللجان وسيلة للتعبير عن المشاكل التي يواجهها السكان بدلا من اللجوء إلى أساليب تهدد الاستقرار الاجتماعي في البلد.

المراجع

اولاً- المراجع باللغة العربية

أ. المنظمات الحكومية والتقارير الرسمية

١. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقارير ٢٠١٧ ، ٢٠١٨، مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة، http://www.iq.undp.org .

٢. قسم إحصاءات البيئة ومركز نظم المعلومات الجغرافية، ٢٠١٨، مسح حصر وتقييم الأضرار للأنشطة الاقتصادية نتيجة الأعمال الإرهابية ومحاربة داعش (البنى التحتية والمباني الحكومية والسكنية)، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، جمهورية العراق.
٣. وزارة المالية / دائرة الموازنة : http://mof.gov.iq/Pages/MainMof.aspx

ب. الرسائل والاطاريح العلمية

١. السالم، احمد جبر سالم، ٢٠١٥، واقع الاستثمار في البنية التحتية في العراق للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٣، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العراق.

ت. الدوريات

١. حلمي، إسراء محمد وآخرون، ٢٠١٧، الأثر المباشر للمساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي للدول متوسطة الدخل، المركز الديمقراطي العربي.

ث. الكتب

١. الجميل، سرمد كوكب، ٢٠١٦، العراق أخطار وأزمات وكوارث دراسة في التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لازمات ونكبات العراق ونكبة الموصل، دار نور للنشر.
٢. خوني، رابح وحساني، رقية، ٢٠٠٨، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، ايتراك للنشر، القاهرة.
٣. رزق، عادل، ٢٠١٠، إدارة الأزمات المالية الدولية .... منظومة الإصلاح الإداري بين النظرية والتطبيق، مجموعة النيل العربية، مصر.
٤. عجام، هيثم صاحب، ٢٠٠٦، التمويل الدولي، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان.
٥. الفارس، عبد الرزاق، ٢٠٠١، الحكومة والفقراء والأنفاق العام دراسة لظاهرة عجز الموازنة وأثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية.
٦. الكرخي، مجيد عبد جعفر،٢٠٠١، الموازنة العامة للدولة مفهومها وأساليب إعدادها واتجاهاتها الحديثة، المكتبة الوطنية، العراق.

ثانياً- المراجع باللغة الانكليزية

A. Official Publications

1. Asian Development Bank, 2012, Infrastructure for Supporting Inclusive Growth and Poverty Reduction in Asia, Asian Development Bank.
2. European Union, 2013, Building a Green for Europe Environment Infrastructure, European Union, Printed in Belgium.
3. OECD, 2011, Strategic Transport Infrastructure Needs to 2030 Main Findings, OECD Futures Project on Transcontinental Infrastructure Needs to 2030/50, International Futures Programme.

B. Articles

1. Associates, Nathan, 2013, Infrastructure, USAID Regional Development Mission for Asia.
2. Baskakova, Irina V. & Malafeev, Nikita S., 2017, The Concept of Infrastructure: Definition, Classification and Methodology for Empirical Evaluation, Baskakova.
3. Bottini, Novella & Coelho, Miguel & Kao, Jennifer, 2013, Infrastructure and Growth, Growth Commission's Secretariat to inform the thinking of the Commissioners.
4. Galko, Svitlana, 2015, CROSS-BORDER COOPERATION PROGRAMME POLAND-BELARUS-UKRAINE 2007-2013, Joint Technical Secretariat of the CBC Programme, Poland-Belarus, Ukraine.

5. Homme, RémyPrud', 2004, INFRASTRUCTURE AND DEVELOPMENT, University Paris, France.
6. Mithani, D.M, 1998, modern public finance: theory and practice, Himalaya publishing house, delhi.
7. Mor, Nachiket and Sehrawat, Sanjeev, 2006, Sources of Infrastructure Finance, ICICI Bank.
8. Raffael, dellacroce, 2011, Pension Found Investment in Infrastructure A survey, OECD.
9. Satish, P., 2007, Rural Infrastructure and Growth: An Overview, Ind. Jn. of Agri. Econ, Vol. 62, No.1.
10. Serebrisky and *et al.*, 2015 , Financing Infrastructure in Latin America and the Caribbean: How, How much and by Whom?, Inter-American Development Bank, Washington DC, USA.
11. Spacey, John, 2017, Hard Infrastructure vs Soft Infrastructure, https://simplicable.com.
12. The UNEP Inquiry, 2016, SUSTAINABLE INFRASTRUCTURE AND FINANCE How to ontribute to a Sustainable Future.
13. Williams, Holly K, 2014, Financing Sustainable Infrastructure, International Development Finance Club.
14. Wilmoth, D., 2006, Urban Infrastructure & Metropolitan Planning: Connection and Disconnection, David Wilmoth Associates Pty Ltd.
15. Younis, Fizza, 2014, Significance of Infrastructure Investment for Economic Growth, Munich Personal RePEc Archive.